

**شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب.
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٧ مارس ٢٠٢٢**

بناءً على دعوة من مجلس الإدارة عقدت الجمعية العامة العادية للشركة اجتماعها السنوي عن طريق الإتصال المرئي زوم (ZOOM) في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٧ مارس ٢٠٢٢ برئاسة السيد فاروق يوسف المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وحضور كلاً من:

السادة الأعضاء:

عبد الحسين خليل ديواني، عبد الرحمن محمد جمعة، غسان قاسم محمد فخرو، سامي محمد شريف زينل، رضا عبدالله فرج، أياد سعد القصيبي، علي حسن محمود، وطلال فؤاد كانو

من إدارة الشركة

الرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي
سكرتير مجلس الإدارة
المستشار القانوني وسكرتير مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي للمالية والإستثمار

السيد سمير الوزان
السيد مسعود بدر
السيد محمد كاظم
السيدة فاطمة العمادي
السيد أناند سوبرامنيوم

عن مصرف البحرين المركزي

السيد حسين محمد، من إدارة مراقبة الأسواق المالية
السيدة فريمه حسن، من إدارة مراقبة الأسواق المالية

عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

السيدة مريم خالد

عن بورصة البحرين

السيد سنان الشروقي

عن السادة كى بي ام جى (التدقيق الخارجى)، السادة:

السيد جعفر القبيطي
السيد محمد الماجد

بلغ عدد الأسهم الحاضرة أصالة ووكالة ٧٥,٤١٥,٥٢٣ سهماً تمثل نسبة ٦٦,٩٧٪ من مجموع أسهم الشركة ليتوفر بذلك النصاب القانوني المطلوب لانعقاد الجمعية العامة العادية حيث أعلن السيد رئيس الجمعية افتتاح أعمال الإجتماع مرحباً بالحضور وبعد الموافقة على جدول الأعمال المعلن عنه في وقت سابق تم مناقشة المواضيع المدرجة واتخذت بشأنها القرارات التالية:

خلال الاجتماع تم مناقشة بعض المداخلات والإستفسارات من بعض السادة المساهمين، نوردها مع الردود عليها في نهاية المحضر.

القرارات المتخذة في الإجتماع:

على ضوء المناقشات والمداولات والإيضاحات التي قدمها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين على مداخلات السادة المساهمين فقد تم إتخاذ القرارات والتوصيات التالية:

- (١) المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٢١.
- (٢) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- (٣) تقرير مدققي الحسابات للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: تلى السيد جعفر القببتي، ممثل مدققي الحسابات الخارجيين، كي بي إم جي تقريرهم حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مشيراً إلى أنهم قاموا بتدقيق البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها (معا "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، و بيان الدخل الشامل الموحد، و بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى. أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بعد ذلك تم مناقشة التقرير والمصادقة عليه.

- (٤) المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- (٥) اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ على النحو التالي:

I- توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٣٠ فلساً للسهم الواحد أي بنسبة ٣٠ % من رأس المال المدفوع، والبالغة ٣,٣٧٨,٢٤٧ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

التاريخ	الحدث
٢٧ مارس ٢٠٢٢	تاريخ اجتماع الجمعية العامة
٢٨ مارس ٢٠٢٢	آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح
٢٩ مارس ٢٠٢٢	تاريخ تداول السهم بدون استحقاق
٣٠ مارس ٢٠٢٢	يوم الاستحقاق
١٣ أبريل ٢٠٢٢	يوم الدفع

II- ترحيل مبلغ ٤٥٧,٠١٠,٣ دينار بحريني كأرباح مستبقة مرحلة للسنة القادمة.

- (٦) الموافقة على مقترح بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره ١٦٠,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ .
- (٧) اعتماد تقرير حوكمة الشركة لسنة ٢٠٢١ حول التزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي والموافقة عليه.
- (٨) الموافقة على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٥ من البيانات المالية تماشياً مع المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية.
- (٩) الموافقة على بيع ١٠٠٪ من أسهم خزينة الشركة بما يعادل ٦,٥٦٦,٧٥٦ سهم وهو ما يمثل ٥,٥١٠٪ من إجمالي رأسمال الشركة الصادر والمدفوع، إما بالجملة لمستثمر واحد أو بالتجزئة، بشرط الحصول على الموافقات المطلوبة من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المختصة.*
- (١٠) الموافقة على شراء ما يصل إلى ١٠٪ من أسهم الشركة الصادرة وذلك لدعم سعر السهم وتوفير السيولة بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة.*
- (١١) الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ .
- (١٢) الموافقة على إعادة تعيين السادة كي بي إم جي كمدققي حسابات خارجيين للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- (١٣) مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية: لم تطرح أي موضوعات أخرى للمناقشة.

*مداخلات الساده المساهمين:

فيما يلي موجز المداخلات والإستفسارات التي جرت خلال الإجتماع:

أ- المساهم السيد علي الطريف:

شكر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و هناهم على النتائج المتميزة التي تحققت خلال العام ٢٠٢١، رغم ظروف السوق الصعبة. كما شكرهم على الأخذ بملاحظات العام الماضي الأمر الذي إنعكس على التقرير السنوي لهذا العام.

ومن خلال مداخلته قدم السيد الطريف المقترحات/الملاحظات التالية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للنظر في إمكانية تطبيقها:

١- تسائل عن فكرة مؤتمر المحللين الماليين عن طريق بورصة البحرين التي تم طرحها خلال إجتماع الجمعيه العامه العاديه في العام الماضي.
وقد رد السيد رئيس المجلس بأن تنفيذ مثل هذه المؤتمرات مفيد للشركة وسيتم توجيه الإدارة إلى تبني هذه الفكرة في المستقبل القريب.

٢- وفي معرض الرد على سؤاله عن عدم حضور ممثلين عن الشركة مؤتمر المحللين الماليين لبنك البحرين الوطني، بينت الإدارة بأن الشركة ليس لديها أسهماً في البنك المذكور.

٣- تسأول السيد الطريف أيضاً عن شركة مستشفى الكندي التخصصي فيما إذا تم تحويل المستشفى الى شركة مساهمة مغلقة، وقد رد ممثل البحرين الوطنية القابضة في مجلس إدارة المستشفى السيد غسان فخرو بأنه قد تم التحول بالفعل الى شركة مغلقة وسيعقد قريباً اول اجتماع لجمعيتها العموميه بعد هذا التحول وسيتم دعوة كافة المساهمين لحضور هذا الإجتماع.

٤- تسأول أيضاً عن شركة الدرع العربي للتأمين، المملکه العربيه السعوديه التي تساهم فيها شركة البحرين الوطني القابضه ش م ب مشيراً إلى أن الشركه المذكورة تقوم بين فترة وأخرى بنشر إعلانات عن نتائجهم، كما أعلنت في الآونه الأخيره عن إندماج الشركه الأهليه للتأمين التكافلي، المملکه العربيه السعوديه في شركة الدرع العربي للتأمين وغيرها من الأخبار التي تهم مساهمي شركة البحرين الوطني القابضه، إلا أن مثل هذه الأخبار تصل إلى المساهم البحريني متأخره. وقد كان السيد الطريف على عجاله من أمره حيث غادر الإجتماع قبل الإستماع إلى التعليق والإجابة على تسائله.

وقد تم أخذ العلم بمحتوى مداخلته وتم توجيه دائرة الإلتزام و سكرتارية مجلس الإدارة إلى النظر فيما يمكن القيام به وفقاً لأهمية الإعلانات أو الأخبار ذات الصلة وبما يتماشى مع متطلبات جهات الرقابة في مملكة البحرين.

٥- كما تساؤل عما إذا كانت هناك قواعد إرشادية صادرة من المصرف المركزي بخصوص نسب التعامل في السندات وفيما إذا كانت الشركة ملتزمة بمثل هذه القواعد إن وجدت. وقد رد السيد أناند سوبرامنيوم، رئيس المالية والاستثمار بأنه لا توجد هناك قواعد استرشادية صادرة عن المصرف المركزي وأن الشركة تتبع قواعد وحدود إرشادية خاصة بها موافق عليها من قبل مجلس الإدارة منوهاً بأن الشركة تتبع سياسة تحفظية لتفادي أي تقلبات عكسية في السوق وبما يحافظ على أعلى مستوى من الربحية.

٦- أخيراً نوه السيد الطريف بمشاركة المرأة في إدارة الشركة متطلعاً الى مشاركتها أيضاً في مجلس الإدارة مستقبلاً، وقد رد عليه السيد رئيس المجلس بأن الشركة تولي هذا الأمر إهتمامها وعلى أمل أن يكون للمرأة مثل هذه المشاركة في المستقبل المنظور بإذن الله.

*ب- ممثلة شركة إعادة التأمين العراقيه:

تحفظت ممثلة شركة إعادة التأمين العراقية، السيدة رجاء محمد سلمان على البندين ٩ و ١٠ المتعلقين ببيع وشراء أسهم الخزينة مبديةً إعتراضها لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لها.

وقد رد السيد الرئيس على ذلك التحفظ موضحاً بأن قيام الشركة بشراء أسهم الخزينة في حالة إنخفاض سعر السهم في حدود معينة حددها المشرع البحريني بما لا يزيد على ١٠٪ من رأسمال الشركة وذلك لأغراض معينة منها دعم سعر سهم الشركة وتوفير السيولة، لتقوم بإعادة بيعها عندما تكون الفرصة مناسبة من حيث السعر وتحقيق الهدف الذي من أجله تم شراء الأسهم هو إجراء عادي متبع في مملكة البحرين وفقاً لضوابط قانونية وضعها المشرع البحريني. كما بين السيد الرئيس بأن أسهم الخزينة التي لدى الشركة الآن تم شرائها منذ سنوات طويلة تعود إلى التسعينات وبداية الألفية وقد حان الوقت لبيعها وتحقيق أرباح من وراء عملية البيع هذه والاستفادة من السيولة والفائدة التي سيوفرها هذا البيع بما يعود بالنفع على المساهمين.

كما أضاف السيد الرئيس بأن طلب الموافقة على الشراء بموجب البند ١٠ من جدول الأعمال لا يعني بالضرورة أن الشركة ستقوم بالشراء مباشرة وإنما بمثابة إذن للشراء متى توفرت الظروف المناسبة وضمن حدود القواعد الإرشادية والقانونية، دون الحاجة للدعوة لعقد إجتماع إستثنائي لهذا الغرض والاستفادة من وقت الشراء وظروفه في حينه.


على إثر التوضيحات المتقدمة، فقد وعدت السيدة/ رجاء محمد سلمان، ممثلة شركة إعادة التأمين العراقية بمناقشة الموضوع مع إدارة الشركة وإبلاغ سكرتير مجلس الإدارة بالقرار النهائي في وقت لاحق.

هذا وقد تسلمت إدارة الشركة خطاباً مؤرخاً في ٢٠٢٢/٤/٥ بما يفيد موافقة شركة إعادة التأمين العراقية على البندين ٩ و ١٠ من أجندة الاجتماع المتعلقين ببيع وشراء أسهم الخزينة بما لا يسبب خسارة لأسهم الشركة وأسهم المساهمين.

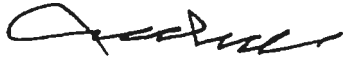
وبذلك تكون الموافقة قد تمت بالإجماع من قبل المساهمين حاضري الاجتماع على البندين المذكورين.

وحيث لم تكن هناك أي موضوعات أخرى للمناقشة فقد أعلن السيد الرئيس إنتهاء الاجتماع في حوالي الساعة ١١:٤٠ صباحاً متقدماً بخالص الشكر وعظيم الإمتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء الموقر لقيادتهم الحكيمة ودعمهم وتشجيعهم للقطاعين المالي والتأميني بالمملكة.

كما تقدم بالشكر إلى كل من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمساهمين وإدارة الشركة وموظفيها على دعمهم المتواصل ومتمنياً التوفيق للجميع.



محمد كاظم عبدالله
سكرتير الجمعية العامة العادية



فاروق يوسف المؤيد
رئيس مجلس الإدارة و
رئيس الجمعية العامة العادية